

الاستثمار الأجنبي المباشر أحسن البدائل للنمو الاقتصادي الجزائري

د.بن حموايزة

جامعة الجزائر3.

ملخص:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في عصرنا الحالي من أهم البدائل المتاحة للاقتصاديات العالم فلقد اعتبرته أقوى الاقتصاديات من أهم المؤشرات والبدائل من حيث اقتحام اقتصاديات البلدان النامية في اطار بعيد عن الشركات المتعددة الجنسيات من جهة ومن جهة أخرى اعتبرته البلدان النامية بديلا مهما عن المديونية ومؤشرا مهما للمساهمة في الرفع من النمو الاقتصادي لهذه الأخيرة ، منذ القديم ظهرت عدة نظريات كلاسيكية وأخرى نيوكلاسيكية ومعاصرة لتفسير هذه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي وعوامله والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الجزائر.

Abstract:

foreign direct investment Became the main alternatives available to the economies of the world and considered the most important indicators and alternatives in terms of storm developing economies far from multinational corporations on the one hand and on the other hand developing countries considered an important alternative to indebtedness and an important indicator to contribute to the lifting of the economic growth of the latter, since the old appeared several classic theories and another Neoclassic and explain relationship between foreign investment and its factors and economic growth.

key words: foreign direct investment, economic growth, Algeria.

- النظرية الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي:

مبادئ التجارة الدولية وضعت أسسها من النظرية الكلاسيكية التي وضعها سميث (1776) ثم ريكاردو (1817)، أساس هذه النظرية هي أنه إذا كان كل بلد من البلدان يركز على إنتاج السلع والخدمات التي لديها ميزة، جميع البلدان سوف تحقق أرباح حتى في الحالات التي تكون فيها بعض الدول لديها موارد أكثر من غيرها.

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات هي:

- الأسواق قادرة على المنافسة تماما (Perfectly competitive market)

- لا توجد أي تكاليف المعاملات (No transaction cost)

- توفر المعلومات لكافة المستثمرين في السوق (Perfect knowledge)

- سهولة تنقل عوامل الإنتاج (Perfect factor mobility)

- وعدم وجود تدخل حكومي (intervention government No)

ونتيجة لهذه النظرية بافتراض تحقق مبادئها السابقة الذكر يؤدي إلى تحقيق مكاسب من التجارة الدولية القائمة على التخصص، من هنا ظهرت نظريات أخرى أهمها:

1 - 1 - نظرية نسبة العامل yroehT noitroporP rotcaF

نظرية نسبة العامل التي وضعها كل من Hecksher و (1933) Ohlin) التي تركز على ملاحظة أن البلدان تميل إلى التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تعتمد على توفر مواردها في نفس هذا البلد. سعى الاقتصاديون إلى تحديث هذه النظريات وفقا لمتغيرات الاقتصاد والسوق العالميين أبرزها نظرية Wells (1968، 1969)، Vernon (1966، 1971) الذين عملا على وضع النظريات الكلاسيكية في منظورها المعاصر، فظهرت نظرية دورة حياة المنتج).

1 - 2 - نظرية دورة حياة المنتج yroehT elcyC efil teudorP

لمعالجة العجز الواضح في تفسير التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي ظهرت نظرية دورة حياة المنتج على يد Vernon ومعالجة الآثار المترتبة على الوفرة والحجم، تمر دورة حياة المنتج بثلاثة مراحل: المرحلة الأولى: المنتج الجديد، مرحلة الثانية: نضوج المنتج، ومرحلة الثالثة: المنتج الموحد أو المعياري: standardized product.

حسب بعض الباحثين والاقتصاديين يمكن أن تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل أساسية ومرحلة خامسة كمرحلة بداية إنتاج المنتج خارج البلد الأم هي:

المرحلة الأولى: مرحلة البحوث والابتكارات بالبلد المخترع.

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.

المرحلة الرابعة: مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

المرحلة الخامسة: مرحلة بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الداخلي للدولة المتقدمة بسبب المنافسة السعرية أو الجودة.

1 - 3 - نظرية عدم كمال السوق yroehT snoitcefrepmI tekraM

من المعلوم والمتفق عليه أنّ المنافسة تعتبر من أهمّ العوامل التي تقوم عليها الشركات ، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق ، فهذا يؤدي بها إلى الزوال ، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية .

حيث نفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيضة ، بالإضافة إلى النقص الكبير في عرض السلع . كما أنّ الشركات الوطنية في البلدان المضيضة ليس لها القدرة على المنافسة الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة ، أو حتى فيما يختص متطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال ، أي توفر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات مثل الموارد المالية ، التكنولوجيا ، والمهارات الإدارية ... الخ ، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيضة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية . أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيضة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا ... الخ سيكون أحد المحفزات والدوافع الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية . كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أنّ التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لسيطرة جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات .

وفي هذا الشأن يرى «هود ويونج» Hood et Young «أنه في حالة افتراض سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، فإنّ هذا يعني انخفاض قدرة الشركة المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق ، وبالتالي ضمان مكانة دائمة وفعالة في هذه السوق . حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، كما أن السلع والخدمات المقدمة وكذلك مدخلات ومكونات وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ، ومن ثمّ فإنّه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيضة في مثل هذا النوع من الأسواق .

و يتفق مع هود ويونج Hood et Young كلّ من باري وكيفز Parry et Caves في هذا الخصوص ، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيضة ، وهذا يعني أنّ الدافع وراء قرار الاستثمار هو الميزة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيضة .

ومن هذا المنطلق ، يمكن أن نقول بأنّ تهرب الشركات المتعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال :

- وجود فروق واختلافات جوهريّة في منتجات الشركة المتعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية أو الأجنبية الأخرى بالدول المضيفة أي الاختلافات النوعية كالشكل مثلاً.
- إذا توفرت مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية ... الخ متميزة لدى الشركات المتعددة الجنسيات على نظيرتها في الدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بأحجام كبيرة حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات في الحجم.
- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجياً.
- صعوبة إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثمّ تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة في شكل تراخيص الإنتاج (الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق) .
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعددة الجنسيات كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .
- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات والتي ترتبط بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة.

1 - 4 - نظرية الحماية :

إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أو العاملة بالدول المضيفة، ومن ناحية أخرى إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهم بصفة عامة.

تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلاً بالبحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة. ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. وفي هذا الشأن يرى « هود وينج » ضرورة احتفاض الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة أو الخبرة، الاختراعات ... الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثمارها ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية ... الخ .

1 - 5 - نظرية الموقع أو البيئية :

يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين «باري» و«دننج»، تركز نظرية الموقع على ما ينطوي عليه قرار الإستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات والذي يتحدد بالعديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيضة التي ستكون مقراً للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة. وكما يرى «باري» إن هذه النظرية تهتم بالتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب. تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها. كما أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق أو العوامل التسويقية، وهذا ما جاء به الاقتصادي «دننج»

إن عامل الموقع الذي يؤثر على كل من قرار الشركة المتعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة.

-نظرية الموقع المعدلة (روبوك وسيموندس):

المصطلح الأصلي لهذه النظرية هو (GEOBUSINESS) وهو اختصار للعبارة (GEOGRAPHY-BUSINESS) وهي تعني النشاط الجغرافي» أي النشاط الذي له علاقة بالموقع (موقع الدولة المضيفة) تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الموقع سالفة الذكر ، إذ تحتوي على العديد من المحددات الإضافية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية.

أفكار «روبوك وسيموندس» تمحورت حول أن الأعمال والنشاطات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل وهي:

- عوامل شرطية:

خصائص المنتج (السلعة): (PRODUCT-SPECIFIC)

نوع السلعة، استخدامات السلعة، جودة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية، المالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.

الخصائص المميزة للدولة المضيفة (COUNTRY-SPECIFIC) :

- طلب السوق المحلي: على الشركة المتعددة الجنسيات أن تتنبأ بطلب السوق المحلي على منتجاتها قبل اتخاذ القرار، فمثلاً نجد طلب متزايد في السوق الجزائري على أجهزة الهواتف النقالة وهذا ما يفسر التنافس الشديد بين الشركات الأجنبية.

- نمط توزيع الدخل: أي مستوى القدرة الشرائية، لأنها إحدى محددات الميل للاستهلاك وبالتالي الطلب الفعال.

- مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية.
- مدى التقدم الحضاري (TECH-CULTURAL)
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى:
- نظم ووسائل النقل والمواصلات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى.
- الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على سهولة التجارة الدولية أي حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، حتى يمكن للاستثمار الأجنبي أن يكمل بكفاءة عالية ويحقق أعلى معدل للعائد من الربحية يجب أن يسود البلد المضيف قوانين اقتصاد السوق ومعنى ذلك أن تتوفر حرية دخول وخروج رؤوس الأموال بحرية كاملة وأن تخضع الأسعار لقانون العرض والطلب.
- عوامل دافعة:
- الخصائص المميزة للشركة (FIRM-SPECIFIC) :
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية .
- حجم الشركة: يمكن قياس حجم الشركة وفقاً لعدة مقاييس من بينها رقم الأعمال، عدد العمال ونوعية التكنولوجيا المستعملة.
- المركز التنافسي:
- المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية، إذ يجب على الشركة أن تحتوي على جميع الوسائل الضرورية واللازمة لمنافسة جميع الشركات الأخرى سواء كان ذلك محلياً (الدول المضيفة) أو دولياً (الدول الأخرى)
- عوامل حاكمية (ضابطة):
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة:
- القوانين واللوائح الإدارية.
- نظم الإدارة والتوظيف.
- سياسات الاستثمار.
- الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية: وهي من أهم الخصائص المميزة للدولة المضيفة، فعلى سبيل المثال نذكر بعض الحوافز:
- الإعفاءات الضريبية عند بدأ نشاط الاستثمار.
- ضمان تحويل الأرباح ورأس المال.
- عدم التدخل في التسعير وترك ذلك لقوى العرض والطلب.
- توفير القروض والتسهيلات الائتمانية الداخلية.
- يمكن شرح هذه العوامل (المتغيرات) بصفة ملخصة من خلال المخطط التالي:

الخصائص المميزة للدولة الأم:

- المنافسة: إن الشركات تتهرب من المنافسة الشديدة في الدول الأم فتلجأ إلى الإستثمار في دول أخرى لا توجد بها منافسة.

- تكاليف الإنتاج: بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وغلاء اليد العاملة، بينما في الدول النامية (المضيقة) تكون أثمان كل من المواد الأولية واليد العاملة رخيصة ومنخفضة.

القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال : نجد من أهم السياسات التي تشجع تصدير رؤوس الأموال».

- النمو الاقتصادي: دراسة نظرية:

ان الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهو الموضوع الأول الذي يشغل العديد من المفكرين وهذا لواقع التخلف والفقر الذي بات أكثر من نصف العالم يعيش مرارته.

وفي أثر ذلك تباينت التعريفات وتشابهت بعض المصطلحات الاقتصادية للتعبير عن الدرجات الاخيرة من سلم التطور الاقتصادي.

وعلى ضوءه تناول عدد من الدراسات مصطلح النمو الاقتصادي Economic Growth والتنمية الاقتصادية Economic Development بوصفهما مترادفان ويجوز أستخدامهما للتعبير عن المعنى نفسه بينما آخرون فصلوا حيث قالوا أن التنمية هي عملية تطويرية تاريخية طويلة الامد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن الى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد.

وفي دراسات اقتصادية أخرى ينظر الى مفهوم التنمية بأنها العملية التي يتم من خلالها الحصول على أقصى ناتج اجمالي ممكن وتعيد بناء العلاقات الانتاجية المؤدية لتحقيق العدالة الاجتماعية. ذلك أن مسألة التنمية عملية شاملة تتعدى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. فيجب ان يؤخذ بعين الاعتبار نمو السكان ومعدلات التضخم والبطالة وعدالة توزيع الدخل والناتج ضمن سياق عملية التنمية.

وفي رأي اقتصادي آخر يعطي التنمية الاقتصادية تعريفاً شاملاً بأنها اداة لإجراء العمليات التنموية التي تزيل الفقر ، الذي لازم حياة شعوب العالم الثالث مدة طويلة وتوسيع فرص العمل وإعادة توزيع الدخل، وهي تتضمن أكثر من مجرد الجانب المادي والمالي لحياة شعوب العالم الثالث ، لذا فان العملية التنموية Development Process يجب ان تفهم على انها عملية متعددة الابعاد وتتضمن إعادة توجيه النظام الاقتصادي الاجتماعي الكلي في البلد وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج فضلاً عن تضمينها تغييرات كبيرة في التركيب المؤسسي والاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني.

اذن فالتنمية الاقتصادية هي عملية متحركة مستمرة نحو الصعود بصورة ايجابية منعكسة على زيادة الدخل الفردي الحقيقي والدخل القومي بفعل عمل الاجزاء المباشرة وغير المباشرة بالزيادة أو-والنقص للتأثير على عمل الكل بالزيادة ، كونها وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والرفاهية الاجتماعي ضمن استقرار نسبي في معدلات التضخم والبطالة.

اما النمو الاقتصادي فتعرفه احدى الدراسات الاقتصادية بأنه ظاهرة التزايد المستمر في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الدخل القومي الحقيقي خلال عقد من الزمن او عدة عقود متعاقبة وعلى ما يصاحب ذلك من تغيرات كمية ونوعية تتناول مختلف بُنى الاقتصاد والمجتمع وكل ما تتضمنه العوامل الحضارية والشروط الفنية التي من شأنها ان تدعم قدرة السكان على تحقيق تزايد مستمر في اجمالي انتاجهم الحقيقي في الاجل الطويل. وللمو ثلاثة أنواع هي :

1 - النمو التلقائي : وهو ينبع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني من دون اتباع اسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني او القومي .

2 - النمو العابر : الذي لا يملك صفة الاستمرارية ويكون نتيجة لظهور عامل او عوامل معينة يزول النمو بزوالها .

3 - النمو المخطط : ويكون ناتجاً من عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وإمكانية هذا النمط تأتي من إمكانية وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات .

وقد يحدث نمو ولكن من دون تنمية كما هو الحال في النمو الكبير في الدخل القومي للدول النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، فهذا النمو لم يأت عن تغيير في الابعاد المختلفة للمجتمع وإنما نتيجة تغيير عامل اقتصادي واحد هو ارتفاع اسعار النفط . وفي الاتجاه ذاته ، قد تحدث تنمية لكن من دون نمو وذلك خلال مدة معينة من مدد التنمية التي يمر بها المجتمع . وهي الحالة التي يكون فيها التغيير الهيكلي البنائي الاقتصادي أخذاً طريقه بنجاح . وتتوزع مكاسب التنمية بطريقة أكثر عدالة ويكون معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي ثابتاً نسبياً .

وخلاصة ما سبق يظهر أن تأثير النمو الاقتصادي يكون في التغيير الايجابي في نصيب الفرد من الدخل أو الناتج ، بينما تشمل التنمية الاقتصادية إضافة لنصيب الفرد تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وعليه فإن النمو الاقتصادي يعد جزءاً من التنمية الاقتصادية .

2 - 1 - نظريات النمو والتنمية الاقتصادية :

تعد التنمية الاقتصادية من أكثر الموضوعات جدلاً ونقاشاً وتحركاً في أوساط المفكرين والدارسين لعلم الاقتصاد كونها الوسيلة العلمية النوعية التي تزيل غبار التخلف وواقع الفقر من المجتمعات النامية وصولاً الى الحياة الانسانية .

ولما كانت التنمية الاقتصادية تتطلب تضافر جهود كبيرة من قبل الحكومات والشعوب من أجل أن تشمل تغيرات هيكلية اقتصادية جذرية ، فقد تداخلت النظريات واختلفت وجهات النظر حول وضع نظرية مفسرة للتنمية الاقتصادية ، فجاءت النظريات الكلاسيكية والماركسية والكلاسيكية الحديثة والشومبيترية والنظرية الكينزية والنظرية الهيكلية وما بعدها لوضع استراتيجيات ولفهم كيفية التنمية في الدول المتقدمة والنامية مع كل الظروف المحيطة بالبلد الذي يصاحب تغييره الهيكلي نمواً في الدخل . وسأطرق في شيء من الاختصار الى ابرز المفكرين الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع التنمية والنمو:

1 - آدم سمث :

يرى سمث ان النمو الاقتصادي يتحقق ضمن سيطرة المصلحة الخاصة المميزة عند استخدام مبدأ تقسيم العمل والتخصص الذي يؤدي الى زيادة قدرة العمل الانتاجية على أن يشترط قبل العمل أن تكوين مقدار من التراكم الرأسمالي Capital Accumulation ولهذا السبب يَصْرُ سمث على كون الادخار شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وكذلك سعة السوق ، فيرى سمث أن التنمية من شأنها أن تصبح تراكمية ما أن تنطلق ، ففي البداية يحصل تقسيم العمل وترتفع الانتاجية في حال وجود تراكم رأسمالي وطلب سوقي وبعد ذلك سيرتفع الدخل القومي ويزداد الدخل ثم يزداد السكان ويزداد حجم السوق ويرتفع مستوى التخصص وتزداد القدرة على ادخال التحسينات التكنولوجية التي تؤدي الى تعاظم الانتاجية .

2 - كارل ماركس :

أعتقد ماركس ان الطريق الوحيد لأي منتج ان يكتسب قيمته هي كمية العمل المبذول في إنتاج ذلك المنتج . وعَد ماركس الارباح فائض القيمة The Surplus Value هو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوع للعامل لإنتاج ذلك المنتج. ذلك أن الرأسماليين يحققون الأرباح من خلال بيع المنتجات بأسعار أعلى من أجر حد الكفاف . وأن تحليل ماركس تناول العناصر الحاسمة في عمل آلية النظام الرأسمالي لاسيما ذلك الجانب المتعلق بفائض القيمة وتحويله الى تراكمات رأسمالية يعاد استثمارها من جديد لانجاز مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي .

3 - جوزيف شومبيتر :

يحتل المنظم Entar Preneur مركز الصدارة في تحليل شومبيتر لعملية التنمية أو مجراها فالمنظم هو المجدد الذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزيج عناصر الانتاج والجمع بينها والإشراف على رأس المال لكسر وحدة الانماط الاقتصادية القائمة ولدفع عجلة التنمية فلا بد من وجود مجرى مستمر من إمكانيات التجديد والاستنباط .

فالتنمية عملية اختلال في القوى الانتاجية نتيجة تغيرات ملموسة في حالة التوازن الذي يصل اليها الاقتصاد القومي ثم إعادة التوازن مرة أخرى وهكذا يقفز الاقتصاد من مستوى معين الى مستوى آخر وقد يظل هذا المستوى مدة تطول أو تقصر حسب قوة الاختراعات وهممة المنظمين ثم ينتقل الى مستوى آخر وهكذا .

4 - نظرية وليم والت روستو W.W. Rostow :

تسمى نظرية المراحل Stage Theory : ويشير جوهرها الى أن النمو الاقتصادي يمر بمراحل خمس هي :
أ- **مرحلة المجتمع التقليدي** : تتسم هذه المرحلة بانخفاض الانتاجية بسبب سيادة القطاع الزراعي وانخفاض الفن التكنولوجي المستخدم وفي هذه المرحلة تكون هناك تغيرات بسيطة ايجابية ، لكن يبقى الدخل الفردي منخفضاً بسبب نقص المعرفة الفنية والحديثة .

ب- **مرحلة التهيو للانطلاق** : وفيها يتحول المجتمع من طبقة زراعية الى مجتمع تسيطر على اقتصادياته الصناعة والمواصلات والتجارة والخدمات حيث تزداد حركة الاستثمار وتوسع آفاق التجارة الخارجية .

ج- **مرحلة الانطلاق** : وهي أهم مراحل النمو من وجهة نظر روستو حيث تحدث خلالها تحولات هامة في البنية الاقتصادية تجعل عملية النمو تتم ذاتياً بشرط ارتفاع نسبة الاستثمار من الدخل القومي من 5 % الى أكثر من 10 % وتغير الفن التكنولوجي وظهور قطاع الصناعة التحويلية كقطاع قائد .

ت- **مرحلة الانسياب نحو النضوج** : تزداد نسبة الاستثمار الى 20 % من الدخل القومي وانخفاض نسبة العاملين في الزراعة من 40 % الى 20 % وارتفاع الاجور والاعتماد على التجارة الخارجية وتشكيل النقابات من قبل الطبقة العاملة ث- مرحلة الاستهلاك الواسع : وفيها تزداد نسبة مساهمة قطاع الخدمات وإنتاج السلع المعمرة والاهتمام بالشؤون العسكرية وما يترتب عليه من سياسات السيطرة والهيمنة الخارجية .

5 - كينز :

أهتم كينز بالاقتصاد القومي وبحث في الشروط الاساسية اللازمة لنموه وعد الطلب الفعال المحور والشرط الاساسي للتنمية الاقتصادية ، وأن الطلب الفعال هو الجزء الذي ينفق من الدخل القومي وعدها من المسائل الاساسية في النمو الاقتصادي وقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح «المضاعف Multiplier» الذي يبين أثر الاستثمار في نمو الدخل .

6 - نموذج هارود - دومار :

الافتراض الاساسي لنموذج هارود هو ان كل زيادة في كمية رأس المال المستثمر في وحدة الانتاج تنعكس على شكل زيادة الادخار ، وصيغة النموذج تكون:

Y : الدخل القومي

K : رأس المال

I : الاستثمار

وبما ان :

$$\Delta I = K$$

لوجود علاقة مساوية بين معدل زيادة الرأسمال والاستثمار ، ونحن نعلم ان :

$$K = \alpha y$$

ذلك لوجود علاقة مترابطة بين رأس المال والدخل القومي وان α هي ايضاً معامل الارتباط الثابت ،

ولان :

$$I = SY$$

لوجود العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل القومي ، وتمثل S نسبة الارتباط في الدخل القومي .

$$SY = I = \alpha \Delta Y$$

ويمكن ان تكون النتيجة : $\Delta Y / Y = S / \alpha$

أي ان معدل نمو الدخل القومي يكون من خلال انخفاض معامل راس المال أو زيادة نسبة الادخارات .

7- استراتيجية النمو المتوازن Balanced Growth:

للاقتصادي «روز نشتاين رودان» ومفاد نظريته لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة «Big Push» حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل. وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بأعداد مشروعات التنمية كوحدة ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل هو عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة مثل القوة العاملة العاطلة وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي .

ومن أجل نجاح نموذج ه رودان على وجوب توافر رؤوس الاموال من مصادر داخلية وخارجية .

أما «راجنار نيركسه R. NURKSE» فيرى أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها. وهو من الاقتصاديين الذين أيدوا وبشدة حاجة البلاد النامية الى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تميتهها .

8 - نظرية آرثر لويس «W. A. Lewis»:

يرى لويس ان عملية التنمية الاقتصادية تتم عن طريق استثمار رؤوس الاموال في القطاع الصناعي الذي يعد في نظره حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية مع الاستعانة بالعمل المتوفر في القطاع الزراعي الذي يتميز بتخلف الفن الانتاجي وانخفاض متوسط نصيب الفرد ووجود بطالة مقنعة وعرض العمل محدود إذ يفترض لويس أن يكون مستوى الاجور في القطاع الصناعي أعلى من مستواها في القطاع الزراعي وذلك لحفز العمال الزراعيين على الانتقال الى قطاع الصناعة وحصوله على العمل الرخيص الامر الذي يساعده على تحقيق أرباح عالية يعاد استثمارها فيه فيحصل بذلك توسع في الاستثمار والاستخدام والإنتاج وهكذا تستمر عملية التنمية الاقتصادية .

9 - نظرية النمو اللامتوازن «Unbalanced Growth» البرت هيرشمان :

أن الدفعة القوية تحتاج الى أن ينمو قطاع اقتصادي معين لديه روابط أمامية وخلفية يكون قائداً لبقية قطاعات الاقتصاد نحو التنمية الاقتصادية ، وأن النمو يتحقق فعلاً نتيجة عدم توازن الاقتصاد القومي الناشئ عن وجود اختلالات غير متوازنة تصيب الاقتصاد القومي في الصميم ويخشى معها أن تعيق نموه وتدعو الى انهياره ولكنها على العكس تؤدي الى بعث المزيد من القوة والصلابة في هذا الاقتصاد الامر الذي يؤدي الى التنمية، إذ أن هذه النظرية تتضمن وجود عمليات استثمارية صغيرة تحفز الاقتصاد القومي الرأسمالي معتمدة كل منها على الاخرى في تكامل وانسجام وتؤدي الى ظهور بعض الاختلالات في هذا الاقتصاد تتطلب عمليات استثمارية أخرى متتابعة تؤدي الى مزيد من الطلب على سلع أخرى.

3 - الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادر التمويل (التجارة الخارجية).

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل حيث يعتبر هذا الأخير من أهم البدائل للتخلص من التبعية الأجنبية والاقتراض بحيث كان ولا يزال منهجاً معتمداً من عدة دول في العالم عوض اللجوء إلى الاقتراض والجزائر حالة مهمة تظهر هذا التأثير حيث تخلصت من مديونيتها في السنوات الأخيرة والجدول أسفله يظهر هذا:

الجدول (1): تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الدين الخارجي.

Indicator	FDI inflows	EDT
Unit	Million USD	Million USD
1997	260	30890
1998	606.6	30680
1999	291.7	27990
2000	438	25380
2001	1196	22560
2002	1065	22830
2003	633.8	23540
2004	881.9	22170
2005	1081.3	16860
2006	1795.4	5710
2007	1664.6	5540
2008	594 2	4000
2009	761 2	3900
2010	291 2	3671
2011	632 2	2467

الاستثمار الأجنبي المباشر: FDI EDT الدين الخارجي :

المصدر: org.sesric.www: unctad statistics 2011 p 336

المراجع والاحالات:

- Volker Nocke 'Stephen Yeaple 'An Assignment Theory of Foreign Direct Investment' University of Pennsylvania and CEPR13 p'2006'
- Vintila Denisia, Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories, Academy of Economic Studies, Bucharest,2010 56P
- Lars Oxelheim, On the Treatment of Finance-Specific Factors Within the OLI Paradigm, The Research Institute of Industrial Economics, 20017P,
- Katheryn N. Russ, The New Theory of Foreign Direct Investment: Merging micro-level and macro-finance, University of California, Davis, 2007-4-3 p,
- Dwight Perkins, et al., Economics of Development 5th edition (W. W. Norton & Company. New York, N.Y. 2001) 9 -15.
- David Warsh, Knowledge and the Wealth of Nations (New York: W. W. Norton, 2006) 143 – 149.
- Robert M. Solow ,The Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, No. 1. (1956), pp. 89-90.
- unctad statistics 2011 p 336
- org.sesric.www
- ساعد بوراوي وآخرون، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تونس المغرب دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 21.